دور التنشئة في ترسيخ ثقافة الحوار الوطني: دراسة تحليلية في الاسس والابعاد المستقبلية

م.م نور عبد السلام حسن العزاوي
Noor Abd alsalam Hassan alazawei
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة الحوار الوطني وبناء السلم المجتمعي، مع التركيز على أهمية الفواعل الاجتماعية في بناء جسور التفاهم بين مختلف مكونات المجتمع، يتناول البحث ثلاث محاور رئيسة اولها دور التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم الحوار، وثانيها يبحث في أهمية الفواعل الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق التقارب الوطني، وكذلك أثر التنشئة الاجتماعية السياسية وتأثيرها في تقليص الفجوات الوطنية، وأخيراً واقع وتأثير المرتكزات و ابرز التحديات التي تواجه عملية الحوار الوطني المنشود، ومن ثم التأكيد في استراتيجيات او سبل تعزيز التقارب المجتمعي، ووضع الحلول للتغلب على العقبات التي تعيق الحوار وابعادها المستقبلية، مثل الانقسامات الاجتماعية وضعف الثقة بالمؤسسات، وتختتم الدراسة بجملة من التوصيات التي تسلط الضوء على أهمية التعليم، فضلا عن التمكين المجتمعي، وإطلاق منصات حوار مستدامة لتعزيز السلم الوطني بعيداً عن الاقصاء والتهميش.

الكلمات المفتاحية:(الحوار الوطني، التنشئة الاجتماعية، التقارب المجتمعي، الثقافة ، السلم الوطني)

Research Summary:
This research aims to explore the role of social upbringing and development in promoting national dialogue and achieving social cohesion, with a focus on the importance of social actors in building bridges of understanding among diverse community groups. The study covers four main themes: the role of social upbringing in fostering dialogue values, the significance of social actors in promoting cohesion, the impact of social development in reducing national disparities, and the social foundations and challenges hindering dialogue. The research also discusses strategies for enhancing social understanding and overcoming obstacles, such as social divisions and weak institutional trust. The study concludes with recommendations emphasizing the importance of education, community empowerment, and the establishment of sustainable dialogue platforms to strengthen social stability

Keywords:(National Dialogue, Socialization , Social Cohesion, Culture, Domestic Peace)

المقدمة:

تعد التنشئة الاجتماعية – السياسية أداة أساسية لتعزيز التفاهم بين مختلف مكونات المجتمع وضمان استقراره وتماسكه، لا سيما في المجتمعات التي تتمتع بتنوع ثقافي، ديني، أو اجتماعي، اذ يعتمد الحوار الناجح على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تُرسخ قيم التسامح، التفاهم، والتعاون، كما يؤدي الحوار دوراً محورياً في تجاوز التحديات التي قد تنشأ من الفروقات الوطنية والاجتماعية، وفي سياق الاهتمام المتزايد بتحقيق

السلم الوطني، وعليه تتطلب عملية (الحوار والتقريب) بين الفئات المختلفة تعزيز التنمية الاجتماعية، التي تسهم بدورها في بناء جسور التفاهم وتوفير بيئة تحتضن التنوع.
يُواجه الحوار الوطني تحديات عدة في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، مما يستدعي البحث عن آليات جديدة لتعزيز التفاهم والتقارب بين مختلف مكونات المجتمع، اذ إن أهمية الحوار لا تكمن فقط في قدرته على حل النزاعات وبناء الثقة والسلام ما بعد ذلك، بل أيضاً في كونه أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة لبناء السلام الوطني وضمان مشاركة الجميع في صنع القرارات السياسية في البلاد.
يتناول البحث هنا أهمية الفواعل الاجتماعية والسياسية كأطراف فاعلة ومؤثرة في تحقيق التقارب المجتمعي، ويسلط الضوء على الدور الذي تؤديه التنشئة الاجتماعية والسياسية في تجاوز الفجوات الوطنية والثقافية، كما سيتم البحث في كيفية الاستفادة من التنشئة الاجتماعية السياسية كوسيلة لترسيخ ثقافة و قيم الحوار الوطني للأجيال منذ المرحلة الاولى لنشأة الطفل، بهدف بناء مجتمعات تتسم بالانسجام والتعاون، فضلا عن ذلك يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول العوامل المؤثرة في تعزيز ثقافة الحوار الوطني المستدام، مع التركيز على ابرز المرتكزات والتحديات التي تعيق عمليات تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت نفسه ، يسعى البحث إلى المساهمة في تطوير سياسات ومبادرات تعزز الحوار والتفاهم المجتمعي وتضمن الاستقرار الاجتماعي المستدام للبلاد.

اولا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة لآليات تحقيق ثقافة الحوار الوطني و التفاهم والاستقرار المستدام في المجتمعات المتنوعة، اعتماداً على التعاون بين مختلف الفواعل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا: أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظراً لدوره في تسليط الضوء على أهمية ثقافة الحوار الوطني والتقارب المجتمعي وتأثيرهما في تحقيق الاستقرار والتماسك المستدام داخل المجتمعات المتنوعة، باعتماد ومصادر تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز المنظومة القيمية البناءة، فضلا عن كيفية استثمار الفواعل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بناء اسس ثقافة الحوار وتجاوز الفوارق الوطنية، كما يعالج البحث قضية التحديات التي قد تعيق هذه الجهود، مقترحاً حلولاً فعالة تساهم في تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات.

ثالثا: مشكلة البحث:

ان الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة الحوار الوطني والتقارب المجتمعي، الا انه هنالك العديد من المجتمعات تواجه تحديات كبيرة، تتمثل في الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، والانقسامات العرقية والطائفية، وضعف دور الفواعل الاجتماعية في تحقيق التقارب، وعليه يسعى هذا البحث إلى معالجة المشكلة المتمثلة في: ما مدى تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية على تعزيز ثقافة الحوار الوطني؟ وما هي أبرز التحديات والمرتكزات الاجتماعية لتحقيق التقارب المجتمعي المنشود؟.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (تعد التنشئة الاجتماعية سبباً وما يترتب عليها من سلوك صناع القرار النتيجة في مجال ترسيخ ثقافة الحوار الوطني وتحقيق الاندماج والسلم الامني في البلاد).

خامسا: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة، تطرق المحور الاول الى (دور التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز ثقافة الحوار الوطني)، وبحث المحور الثاني في (دور الفواعل الاجتماعية في تعزيز وتنمية ثقافة الحوار الوطني والتقارب المجتمعي)، اما المحور الثالث (المرتكزات والتحديات الاجتماعية للحوار والتقريب المجتمعي).

المحور الأول: دور التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز ثقافة الحوار الوطني.

تُعَدّ التنشئة الاجتماعية أداة أساسية لتعزيز ثقافة الحوار الوطني، حيث تعمل على بناء سلوك الفرد اجتماعياً وثقافياً ليصبح مؤثرا وقادراً على المشاركة الفعّالة في المجتمع، ومن المعلوم ان التنشئة تهدف إلى نقل القيم والمبادئ والسلوكيات الاجتماعية من جيل إلى آخر، مما يسهم في بناء وعي جماعي وتشكيل هوية وطنية مشتركة، في هذا السياق، يمكن للتنشئة الاجتماعية أن تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التماسك الاجتماعي ودعم الحوار الوطني من خلال غرس قيم ثقافة التسامح والتعايش المشترك بين الافراد في البلد الواحد ، اي تساهم التنشئة الاجتماعية، سواء من خلال مصادرها الأسرة أو المدرسة أو وسائل الإعلام، دور العبادة ، منظمات المجتمع المدني وغيرها، في تعليم الأفراد احترام الآخر وقبول التنوع الثقافي والسياسي، مما يشكل أساساً للحوار الوطني القائم على احترام الآراء المختلفة والسعي للتفاهم كأسلوب حل لأي مشكلة تحصل بين الافراد (نعيمة ٢٠٠٢ ، ٢٢)، كذلك تعزيز الهوية الوطنية المشتركة من خلال التركيز على القيم الوطنية المشتركة في مؤسسات التنشئة، مثل المدارس والجامعات والاحزاب، مما يؤدي الى تقليل احتمالات الانقسام الاجتماعي، ايضا يُعزز ذلك الشعور بالانتماء الوطني، مما يشجع المواطنين على المشاركة الفاعلة في القضايا الوطنية والتفاعل مع القضايا المختلف عليها بطريقة بنّاءة، ايضا تعليم مهارات الاتصال والحوار اذ تؤدي المؤسسات التعليمية والإعلام دوراً في تعليم مهارات الحوار، مثل الاستماع الفعّال والتفكير النقدي واحترام وجهات النظر المختلفة، هذه المهارات تُعدّ ضرورية لإنجاح أي حوار وطني، اذ تُجنب النقاشات الحادة السلبية من تحولها إلى صراعات بين الاطراف وتساعد في تحقيق التوافق الوطني (فاضل ٢٠١٥،٢).
ان تربية الأجيال على المشاركة المجتمعية والسياسية من خلال تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية، مما يعزز انخراطهم في النقاشات الوطنية، كما تسهم هذه المشاركة في تشكيل وعياً سياسياً بناء وحضاري لدى الأفراد، يجعلهم قادرين على التعامل مع التحديات الوطنية بمسؤولية، فضلا عن دور وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية اذ تؤدي دوراً حيوياً في تشكيل الرأي العام والتأثير على مواقف الأفراد تجاه القضايا الوطنية، اذ ان الإعلام المستقل غير المسيس والمسؤول يسهم في تعزيز الحوار الوطني من خلال نشر المعلومات البناءة الدقيقة وفتح المجال للنقاشات المفتوحة والهادفة في مجال تحقيق الاندماج الوطني المنشود (السطالي ٢٠١٨، ٢٣)، فضلا عن ذلك تساعد التنشئة الاجتماعية على تجاوز النزاعات والهويات الفرعية في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات (العرقية أو الطائفية)، نحو بناء هوية وطنية جامعة، من خلال غرس قيم المساواة والعدالة بين الأفراد، والاسهام في مجال مواجهة النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي، وكذلك يبرز دور الأسرة في بناء أسس الحوار الوطني لكونها المؤسسة الأولى التي يتعلم منها الأفراد كيفية التفاعل الاجتماعي الايجابي، وعندما تنشأ الأسر أطفالها على ثقافة التسامح والتفاهم، ينعكس ذلك على سلوك الأفراد في المجتمع، مما يسهم في تعزيز ثقافة الحوار الوطني على المستوى الأوسع، وفقا لذلك تعد التنشئة الاجتماعية السياسية حجر الزاوية في بناء مجتمعات قادرة تجاوز الخلافات لتحقيق المصلحة العامة، وعندما تتكامل جهود مصادر التنشئة من الأسرة، المدرسة، الإعلام، والمجتمع المدني، فإن ذلك يسهم في وجود بيئة داعمة للحوار الوطني القائم على التفاهم والتعاون، لهذا، فإن الاستثمار في برامج تنشئة اجتماعية فعّالة هو جزء أساسي من استراتيجية بناء السلام والتماسك الاجتماعي السياسي في أي مجتمع (ابو جادو ٢٠١٠، ١٦).

المحور الثاني: دور الفواعل الاجتماعية في تعزيز وتنمية ثقافة الحوار الوطني والتقارب المجتمعي.

تؤدي الفواعل الاجتماعية دوراً جوهرياً في تأسيس اسس قواعد الحوار الوطني المنشود وتقريب المسافات بين الافراد و المجموعات المختلفة، من خلال استراتيجيات ترتكز على التعاون، التوعية، وتمكين الأفراد، اذ يرتبط نجاح هذه العملية بمدى انخراط الفواعل في معالجة التحديات التي تواجه المجتمع، مما يساهم في ترسيخ الاستقرار الشامل (فاضل ٢٠١٥، ٢١)، في هذا السياق، سيتم تحليل دور الفواعل الاجتماعية وفقاً لعدة أدوار وظيفية بالاتي (نصيرة ١٩٩٥، ٣):

١- تكوين شبكات اجتماعية تعزز الثقة والتفاهم: تساعد الفواعل الاجتماعية على بناء شبكات علاقات متينة بين الأفراد والمجموعات، ما يعزز الثقة المتبادلة ويدعم جهود الحوار الوطني، كمنظمات محلية التي تعمل على تعزيز الترابط المجتمعي من خلال المبادرات التطوعية والأنشطة المشتركة، كذلك المبادرات المجتمعية الرقمية التي تتيح المنصات الإلكترونية فرصاً للتفاعل المستمر بين الأفراد وتعميق التفاهم المشترك.

٢- تحفيز التعاون بين القطاعات المختلفة: اذ يشجع التعاون بين الفواعل المجتمعية، مثل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالحكومة، القطاع الخاص، على بناء شراكات لتعزيز الحوار الوطني، فضلا عن البرامج المشتركة التوعوية التي تُطلق برامج تجمع بين مختلف القطاعات لتحقيق أهدافاً اجتماعية، مثل برامج الاندماج الاجتماعي، ايضا تعزز الحوار بين أصحاب المصالح التي تحقق اللقاءات بين الفواعل المتنوعة في تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالح المشتركة.

٣- إعادة بناء الثقة في المجتمعات التي عانت من الصراعات والنزاعات المختلفة: في المجتمعات التي تعرضت للنزاعات، تؤدي الفواعل الاجتماعية دوراً أساسياً في إصلاح العلاقات وإعادة بناء الثقة المتبادلة بين الاطراف المتنازعة، كبرامج المصالحة الوطنية التي تقدم منظمات المجتمع المدني مبادرات تستهدف معالجة النزاعات المحلية، ودور الزعماء المحليين حيث يعمل القادة الاجتماعيون على تهدئة التوترات وتعزيز خطاب الاعتدال والتسامح التوافقي بين الأطراف المتنازعة.

٤- تمكين الفئات المهمشة وإدماجها في الحوار المجتمعي: يعد تمكين الفئات المهمشة، مثل الشباب والنساء، من الضرورات لتحقيق التقارب المجتمعي وتعزيز الحوار الشامل، مثل البرامج التوعوية والتدريبية التي تسهم في تمكين الفئات المستضعفة من المشاركة في صنع القرار السياسي، فضلا عن المشاركة السياسية في الهيئات المحلية التي تُعزز مشاركة الفئات الهشة في المجالس المحلية من شعورهم بالانتماء والقدرة على التأثير في الحياة العامة.

٥- تعزيز القيم المشتركة وتخفيف التوترات الثقافية والدينية: تساعد الفواعل الاجتماعية في تقليل الانقسامات الثقافية والدينية من خلال نشر قيم التسامح والاحترام المتبادل، كبرامج التبادل الثقافي التي تدعم الفواعل الاجتماعية التفاعل بين الثقافات المختلفة لتقليل الفجوة بين الجماعات، ايضا التوعية الدينية المعتدلة التي تساهم المؤسسات الدينية في تقديم خطابات معتدلة تعزز ثقافة الحوار والتسامح المتبادل.

٦- إطلاق مبادرات لإدارة النزاع وبناء السلام في البلد: الفواعل الاجتماعية تسهم في إدارة التنوع الثقافي والعرقي بما يضمن تحقيق التقارب المجتمعي، كالتدريب على إدارة التنوع اذ يتم تدريب القيادات المحلية على التعامل مع التنوع وتحويله إلى مصدر قوة، كذلك المنتديات المجتمعية حيث توفر هذه المنتديات مساحات للحوار حول التحديات التي تواجه مختلف الفئات.

٧- تعزيز المرونة المجتمعية لمواجهة الأزمات: تسهم الفواعل الاجتماعية في بناء مرونة مجتمعية تجعل الأفراد أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات والتعامل معها بشكل ايجابي، كالتدخل في حالات الطوارئ اذ تقدم الجمعيات الانسانية الدعم في أوقات الأزمات لتعزيز الوحدة الوطنية، ايضا إعداد المجتمع للمستقبل اذ يتم تعزيز الحوار حول التحديات المستقبلية لضمان استعداد المجتمع للتعامل معها بروح وطنية تشاركية.

لذا يؤدي كل فاعل اجتماعي هنا دوراً لا غنى عنه في بناء بيئة مجتمعية تحتضن التنوع وتعزز ثقافة الحوار الوطني، من خلال تعاون هذه الفواعل وتكامل أدوارها، يمكن للمجتمع أن يحقق المصالحة الوطنية،

ويمضي نحو تقارب مجتمعي يضمن الاستقرار المستدام والتنمية، يوضح هذا النموذج أهمية استثمار الفواعل الاجتماعية في تحقيق أهداف طويلة الأجل، وتعزيز الثقة المتبادلة بين جميع أفراد المجتمع في البلد .

اذ تُظهر التنمية الاجتماعية قدرتها على اداء دورا مركزيا في بناء الوحدة الوطنية وتعزيز الحوار والتقارب المجتمعي من خلال معالجة الفجوات البنيوية، بناء رأس المال الاجتماعي، والاستثمار في التعليم الشامل، كما يُعزز استخدامها للتكنولوجيا والفنون ثقافة التفاهم والاحترام المتبادل، مما يهيئ المجتمع لتحديات المستقبل بروح التعاون والوحدة، يتطلب تحقيق هذه الأهداف تبني نهج شامل يجمع بين مختلف الفواعل المجتمعية، لضمان تحقيق التنمية العادلة والمستدامة التي تخدم جميع أفراد المجتمع، يتناول هذا المحور كيف تُحدث التنمية الاجتماعية أثراً مستداماً في تقليص الفوارق الوطنية وتعزيز التقارب المجتمعي من خلال أدوات وسياسات مبتكرة (نصيرة ١٩٩٥، ٢٤)، اهمها (توفيق ٢٠١١، ٤):

١- التنمية الاجتماعية كأداة لتقليل التفاوتات البنيوية، اذ يتجاوز دور التنمية الاجتماعية تقديم الخدمات الأساسية ليصل إلى معالجة جذور التفاوتات البنيوية التي تولد شعوراً بالتهميش، من خلال إعادة توزيع الموارد الوطنية عبر سياسات تدعم الأقاليم الفقيرة وتقليص الفجوة بين المدن والأرياف، ايضا ضمان تكافؤ الفرص بتطبيق سياسات تضمن الوصول المتساوي إلى التعليم، الصحة، وفرص العمل.

٢- بناء رأس المال الاجتماعي لتعزيز الثقة المتبادلة: تسهم التنمية الاجتماعية في بناء رأس المال الاجتماعي من خلال تشجيع التفاعل بين المجموعات المختلفة على أسس التعاون والثقة، من خلال دعم الأطر المحلية المشتركة مثل الجمعيات والتعاونيات التي تجمع الأفراد من خلفيات متنوعة، كذلك تمكين المبادرات التطوعية التي تُعزز العمل الجماعي وتساهم في خلق قنوات تواصل بين الفئات المختلفة.

٣- الاستثمار في التعليم الشامل لتحقيق التقارب الوطني: يعد التعليم من أهم الأدوات التي تستند إليها التنمية الاجتماعية لتعزيز التقارب المجتمعي وتقليل الفوارق الوطنية، بوساطة مناهج تعليمية تعزز التعددية اذ تتضمن مواد عن التنوع الثقافي والعرقي، ما يعزز الفهم المتبادل.

٤- تعزيز الشمولية من خلال نظم الحوكمة التشاركية: تدعم التنمية الاجتماعية نظم الحوكمة التشاركية، ما يعزز التمثيل العادل لمختلف الفئات في صنع القرار، عن طريق توسيع آليات التشاور المجتمعي مثل جلسات الاستماع العامة التي تشرك المواطنين في صنع السياسات، بتمكين الأفراد من الأقليات والمجموعات المهمشة للوصول إلى مواقع صنع القرار عبر المشاركة السياسية في جميع مراحل الانتخابات في البلاد.

٥- تنمية الوعي البيئي لتعزيز التضامن المجتمعي: تشكل التنمية البيئية أحد المسارات التي تساهم في تعزيز التقارب من خلال العمل الجماعي نحو أهداف بيئية مشتركة، كإطلاق حملات بيئية مجتمعية تجمع السكان حول قضايا مثل التشجير وإعادة التدوير، كذلك تعزيز مفهوم المواطنة البيئية ما يعمق شعور الأفراد بالمسؤولية المشتركة تجاه المجتمع والبيئة.

٦- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الحوار المجتمعي: تفتح التكنولوجيا الرقمية مساحات جديدة للحوار، مما يسهم في تجسير الفجوات الوطنية وتعزيز التقارب، من خلال إنشاء منصات تواصل مجتمعية رقمية تسمح بمشاركة الآراء وتنظيم النقاشات حول القضايا العامة، ايضا تشجيع التعليم الرقمي الذي يربط المجتمعات المختلفة ويعزز من التفاهم المتبادل عبر الحدود.

٧- دور الثقافة والفنون في ترسيخ التقارب المجتمعي: تشكل الثقافة والفنون أدوات قوية لتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف المكونات الوطنية، مثل تنظيم مهرجانات ثقافية وطنية تجمع مختلف الفئات لتعكس التنوع الثقافي، وتشجيع الفنون المشتركة التي تدمج بين عناصر من ثقافات متعددة وتعزز الشعور بالانتماء المشترك.

المحور الثالث: المرتكزات والتحديات الاجتماعية للحوار والتقريب المجتمعي.

يعد الحوار المجتمعي أداة حيوية لتحقيق التقارب بين مختلف مكونات المجتمع، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ومع ذلك، فإن نجاح الحوار يعتمد على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تسهم في توفير بيئة إيجابية للنقاش البنّاء، في مقابل وجود تحديات اجتماعية قد تعيق هذه الجهود، في هذا المحور، سنتناول بالتفصيل المرتكزات التي يقوم عليها الحوار والتقريب المجتمعي (سماح ٢٠٠٨، ١٠١) ، وأبرز التحديات التي تواجه هذه العملية.

أولاً: المرتكزات الاجتماعية للحوار والتقريب المجتمعي: وتتمثل في الثقة المتبادلة بين الأطراف اذ تعد الثقة بين الأفراد والمجموعات ركيزة أساسية لضمان نجاح الحوار وتحقيق التقارب، كذلك الاحترام المتبادل وتقدير التنوع اذ يُبنى الحوار الفعّال على قاعدة الاحترام المتبادل، والاعتراف بحقوق الآخرين في التعبير عن آرائهم، كذلك التمكين المجتمعي والشمولية اذ لا يمكن تحقيق التقارب المجتمعي دون إشراك جميع الفئات في الحوار على قدم المساواة، ايضا يؤدي مصدر التربية و التعليم دوراً محورياً في بناء أجيال قادرة على اعتماد ثقافة الحوار وقبول الآخر، لكون المناهج التعليمية تدعم الحوار عبر تضمين قيم التسامح والاندماج الاجتماعي (علي ٢٠٠٣، ٧٥).

ثانياً: التحديات الاجتماعية التي تواجه الحوار والتقريب المجتمعي: تشكل الانقسامات القائمة على الدين، العرق، أو التوجهات السياسية عائقاً أمام الحوار، كذلك ضعف الثقة بين المجتمع والمؤسسات اذ ان في بعض الحالات، يؤدي ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية أو المدنية إلى عرقلة الحوار، كذلك غياب الشفافية التي تؤدي الى تعزز الشكوك وضعف التفاعل مع المبادرات الحوارية، ايضا الفساد المؤسسي الذي يؤدي إلى تآكل الثقة في قدرة المؤسسات على إدارة الحوار بنزاهة، فضلا عن تأثير النزاعات والتجارب التاريخية السلبية اذ يمكن أن تُعقد النزاعات السابقة أو التجارب التاريخية المؤلمة جهود التقارب المجتمعي (مهدي ٢٠١٢، ١٧٣).

ثالثاً: سبل مواجهة التحديات وتعزيز المرتكزات: وتتمثل في بناء آليات حوار مستدامة من خلال إطلاق منصات حوار مستمرة تتيح تبادل الأفكار بانتظام، كذلك تدريب الوسطاء المحايدين لضمان إدارة النقاشات بفعالية، وإعادة بناء الثقة المجتمعية لتعزيز الشفافية في العمل المؤسسي و استعادة الثقة في المؤسسات، كذلك تحسين منظومة التربية و التعليم والتوعية بإدماج الحوار في المناهج الدراسية لتعزيز ثقافة النقاش البنّاء منذ الصغر، وإطلاق برامج توعوية إعلامية وطنية تركز على نشر ثقافة التسامح والحوار الوطني المنشود (وناس ٢٠١٥، ٢٦).

وعليه يمكن ان نستخلص مما تقدم ان الحوار المجتمعي أداة أساسية لتعزيز التقارب والاستقرار المستدام في المجتمعات المتنوعة، لكنه يحتاج إلى مرتكزات قوية تتضمن الثقة، الاحترام المتبادل، والتمكين المجتمعي، ومع ذلك، تعترض هذه الجهود تحديات معقدة مثل الانقسامات السياسية والاجتماعية في البلد، ضعف الثقة في المؤسسات، وغياب الوعي، وهذا سبل تواجه هذه التحديات من خلال تبني استراتيجيات شاملة اعتمادها على مصادر التربية و التعليم، المصالحة الوطنية الحقيقية، وتوفير مساحات مستدامة للحوار، بذلك، يمكن للمجتمع أن يبني جسوراً متينة من التفاهم والانسجام، تضمن الاندماج الوطني والاستقرار السياسي على المدى الطويل.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الحوار المجتمعي هو عملية حيوية لتحقيق التقارب المجتمعي وتعزيز السلم والاستقرار في المجتمعات المتنوعة، تعتمد هذه العملية على مرتكزات رئيسة تشمل تحقيق عامل الثقة المتبادلة بين جميع الاطراف، وتعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل، كما تؤدي التربية و التعليم دوراً مهماً في غرس قيم الحوار الوطني من خلال مراحل التنشئة الاجتماعية السياسية منذ الصغر، ما يسهم في بناء أجيال واعية قادرة على مواجهة التحديات المجتمعية بفعالية، اذ تُظهر نتائج البحث أن التنمية الاجتماعية تمثل أحد أهم محركات الحوار المجتمعي، التي تسهم في تقليص الفجوات الوطنية والاقتصادية، وتوفر فرصاً لتحقيق

التفاهم والتعاون بين مختلف الفئات، إلا أن الحوار يواجه تحديات عديدة، من بينها الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ضعف الثقة بين الحكام والمحكومين، وغياب الوعي المجتمعي، فضلا عن ذلك يعد الحوار المجتمعي أساساً لبناء مجتمعاً قوي ومتماسك، وقادراً على استيعاب تنوعه وتوظيفه كأداة للتقدم والبناء الوطني، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وتفعيل منصات حوار مستدامة تدعم مشاركة الجميع، وتعزز الثقة بين مختلف مكونات المجتمع.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات المتنوعة، فإن أهمية ثقافة الحوار والتقارب المجتمعي تزداد أكثر من أي وقت مضى، اذ يجب أن يكون الحوار عملية مستمرة ومؤسسية، تتجاوز الحلول المؤقتة وتُبنى على استراتيجيات شاملة تضمن مشاركة جميع الفئات دون تمييز، كما أن تحقيق الاستدامة في هذه العملية يتطلب تفعيل أدوار متعددة المستويات تشمل الفرد، الأسرة، المؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك يجب ألا يقتصر تعزيز الحوار على مستوى الداخل الوطني، بل يجب أن يكون جزءاً من رؤية شاملة للتعاون الإقليمي والدولي، وهنا تساهم التجارب المشتركة وتبادل الأفكار في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة المنشودة.

وفقاً لما تقدم يمثل هذا البحث مساهمة أكاديمية تهدف إلى توجيه الانتباه نحو أهمية العمل الجماعي لبناء مجتمعات متماسكة وقادرة على مواجهة جميع التحديات داخليا وخارجيا، مع التأكيد على دور التنشئة الاجتماعية السياسية كمرتكزات أساسية، ويبقى تعزيز ثقافة الحوار الوطني والتقارب المجتمعي التزاماً جماعياً يتطلب إرادة سياسية، وثقافية للوصول إلى مجتمع مستقر ومتوازن.

التوصيات:

١- تعزيز التنشئة الاجتماعية التي تدعم قيم الحوار والتفاهم، اذ ينبغي تطوير المناهج التعليمية والبرامج التربوية لتعزز قيم التسامح، التعددية، واحترام الرأي الآخر منذ الصغر، كما يجب إشراك الأسرة والمدارس في غرس هذه القيم لضمان تكامل دور المؤسسات التربوية والاجتماعية.

٢- تمكين الفواعل الاجتماعية لدعم التقارب المجتمعي، اذ يتطلب تعزيز التقارب المجتمعي دعم الفواعل الاجتماعية مثل منظمات المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الدينية، ايضا ينبغي توفير الدعم المالي والإداري لهذه الفواعل لتؤدي دوراً مهما في ترسيخ ثقافة الحوار الوطني بين مختلف شرائح المجتمع في البلاد.

٣- تحفيز التنمية الاجتماعية لتقليص الفوارق الوطنية ، على الحكومات تبني سياسات تنموية عادلة تركز على تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مع توفير الفرص المتساوية في التعليم والعمل لجميع الفئات، بما يعزز الشعور بالانتماء والاندماج.

٤- إطلاق منصات حوارية مستدامة لمعالجة التحديات الاجتماعية، اذ يجب إنشاء منصات مستدامة للحوار تجمع مختلف مكونات المجتمع، بما يتيح مناقشة التحديات الاجتماعية والسياسية بروح إيجابية، كما ينبغي تدريب وسطاء محايدين لإدارة اي نزاع وبناء السلام، وضمان المشاركة السياسية لجميع الأطراف.

المصادر:

١) نعيمة، محمد. التنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية. القاهرة: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٢.
٢) فاضل، رائد ربيع. التنشئة الاجتماعية السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٥.
٣) السطالي، نرمين حسين. سيكلوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء. القاهرة: السعيد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.
٤) أبو جادو، صالح محمد. سيكلوجية التنشئة الاجتماعية. ط ٧. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٠.
٥) نصيرة، عقاب. التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٥.

٦) توفيق، حكيمي. التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطنة. ملتقى وطني حول الاتصال والمواطنة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ٢٠١١.
٧) سماح، قارح. "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية." مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٢، ٢٠٠٨.
٨) علي، سعيد إسماعيل. التعليم والتنشئة السياسية. القاهرة: عالم الكتب للنشر، ٢٠٠٣.
٩) مهدي، عبير سهام. "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق." المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٢، ٢٠١٢.
١٠) وناس، كوثر. دور التنشئة السياسية في ترسيخ الحكم الراشد. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥.